

القوى السياسية الجديدة فى الخليج العربى

د. يوسف إبراهيم العبد الله *

ملخص

تتناول هذه الدراسة رصد ومتابعة التغيرات السياسية فى الخليج العربى خلال النصف الأول من القرن العشرين وبدايات النصف الثانى منه، فهى تدرس اضمحلال وانتهاء قوة الدولة العثمانية كقوة كان لها دورها فى الخليج والجزيرة العربية، كما تتابع بروز المملكة العربية السعودية كقوة إقليمية صار لها أهميتها فى الخليج العربى، وكذلك ظهور الأسرة البهلوية وتحول إيران إلى شرطى للمصالح الأمريكية والغربية فى الخليج العربى، كما اكتملت الدراسة بتحليل تضاؤل وضعف الوجود والنفوذ البريطانى فى الخليج خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى قرار الانسحاب البريطانى من المنطقة عام 1968. وأخيراً تعالج الدراسة نمو وبروز المصالح الأمريكية فى الخليج مع ما صاحب ذلك من نمو العلاقات الاقتصادية والسياسية بدول المنطقة وخاصة السعودية وإيران.

* جامعة قطر

New Political Powers in the Arabian Gulf

Abstract

This essay deals with the political changes in the Arabian Gulf from the first half of the twentieth century and the beginning of the second half of the same century. It studies the decline of the Ottoman Empire and its role in the Arabian Gulf and the Arabian Peninsula, in addition to the rise of Saudi Arabia Kingdom, as a regional power in the Arabian Gulf. It works clear how the Pahlawy's family established its rule in Iran and became the guard of the American and Western interests in the Gulf, the study analysis the effect of the British withdrawal from the area since 1968. Finally it studies the rise of American Political and industrial interests in the Gulf and the growth of the relations between the USA and the states of the Gulf, specially Iran and Saudi Arabia.

شهد الخليج العربي المعاصر منذ بداية القرن العشرين أفول نجم إحدى القوى السياسية التقليدية التي لعبت دورها في تقرير مصيره وهي الدولة العثمانية، في الوقت الذي بدأت تولد فيه قوة إقليمية جديدة وهي الدولة السعودية الثالثة بقيادة عبد العزيز آل سعود وتحولها إلى قوة مؤثرة في تاريخ الجزيرة العربية والخليج العربي، كما شهدت بداية العقد الثالث من نفس القرن انهيار حكم الأسرة القاجارية على الساحل الإيراني للخليج وتأسيس أسرة فنية حاكمة على أنقاضها وهي الأسرة البهلوية في إيران، وبينما شهدت المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ضعف وتدهور النفوذ البريطاني، كانت تشهد تزايداً وتعاضلاً للوجود وللنفوذ الأمريكي فيها، ليدور مشهد الخليج خلال النصف الأول من القرن العشرين وقد تبدلت فيه مراكز القوى الإقليمية والعالمية على نحو شكل أسس التطورات السياسية اللاحقة في خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وسوف تفي هذه الدراسة برصد وتحليل أهم هذه التطورات في الموضوعات التالية:-

أولاً: انتهاء الوجود العثماني من الخليج وشبه الجزيرة العربية.

ثانياً: ظهور المملكة العربية السعودية بوصفها إقليمية.

ثالثاً: ظهور الأسرة البهلوية، وتحول إيران إلى شرطي الخليج.

رابعاً: الوجود الأمريكي في الخليج وتعاضله.

أولاً: انتهاء الوجود العثماني من الخليج وشبه الجزيرة العربية:

فيما يتعلق بتواجد الدولة العثمانية في الخليج والجزيرة العربية فالمعروف أن الحجاز دخل سلماً تحت السيادة العثمانية منذ فتح السلطان سليم الأول مصر عام 1517 وأبقى على نظام الشرافة وأنشأ سنجقية للدولة في جدة لتأمين الحرمين الشريفين، كما قرر دعماً مالياً سنوياً للحجاز الذي ظل بعيداً عن تطلعات الدولة العثمانية السياسية والعسكرية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وعندما احتل العثمانيون البصرة عام 1541 صار لهم موضع قدم في الخليج ولكن مع ذلك ظل وجودهم في المنطقة ضعيفاً بسبب صراعاتهم مع الصفويين، وتمرد شيوخ القبائل العربية ضدهم، كما لم يفلحوا في تأسيس قاعدة بحرية يستطيعون من خلالها بسط سيادتهم على الخليج، لذلك كله استعاضت الدولة العثمانية عن وجودها العسكري بنفوذ ديني حظيت بها من جانب العرب بوصفها دولة الخلافة الإسلامية.

والثابت أن الدولة العثمانية بسطت نفوذها على القطيف والإحساء بين عامي (1550 و1552) واعتبروا المنطقة وما جاورها ولاية عثمانية، إلى أن انتزعها منهم بنو خالد عام (1670) الذين ما لبثوا أن أعلنوا خضوعهم اسماً لدولة الخلافة، لكن من الثابت أيضاً أن الحكم العثماني لم يمتد إلى قلب شبه الجزيرة بعد بسط السيادة العثمانية

على الحجاز، أو حتى بعد فتح اليمن، لذلك تركز الوجود العثماني على أطراف شبه الجزيرة وفي سواحل البحر الأحمر، وقد حاول الأسطول العثماني التصدي للأسطول البرتغالي، خاصة بعد أن أعلن حكام البصرة والقطيف والبحرين اعترافهم بالسيادة العثمانية، فقامت سلسلة من المعارك البحرية خلال الفترة (1546-1581) كانت سجالاً، ولم يستطع العثمانيون تحقيق انتصار حاسم، وإن كانت حروبهم قد ساهمت في إضعاف النفوذ البرتغالي.

وعندما قامت الدولة السعودية الأولى في أواسط القرن الثامن عشر ووجدت نجد عام (1786) ووصلت بفتوحاتها إلى الحجاز، أعلنت انتهاء السيادة العثمانية بعد أن دخلت جيوشها إلى الحجاز بالفعل عام (1803) ولم يستطع ولاية الدولة العثمانية التصدي للسعوديين إلى أن تمكن محمد علي من استعادة الحجاز بعد عدت حملات عسكرية كانت آخرها عام (1818) ليظل النفوذ المصري- العثماني في شبه الجزيرة العربية حتى عام (1841) وعموماً تحول هذا النفوذ بعد ذلك إلى مجرد سيادة اسمية بسبب ضعف السلاطين العثمانيين وانشغالهم عن الخليج والجزيرة بمشاكلهم الداخلية وحروبهم الخارجية، وبشكل عام لم يكن للدولة العثمانية وجود عسكري أو سياسي حقيقي وفعال في المنطقة حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

وفي عام (1869) استجدت ظروف جعلت الدولة العثمانية تفكر في أن يكون لها وجود سياسي وعسكري في الخليج والجزيرة، منها انتهاز فرصة ضعف الدولة السعودية بعد وفاة الأمير فيصل بن تركي وانقسام البيت السعودي، ومنها أن الجيش العثماني قد تم تحديثه وتطويره، وجاء افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام (1869) ليغري الأسطول العثماني على ارتياد البحر الأحمر، ومنها تعيين مدحت باشا والياً على بغداد وكان من دعاة إصلاح وتقوية الدولة، وكان لدى الدولة اعتقاد بأن حكام وشعوب الخليج سيرحبون بها، بوصفهم من "رعايا" السلطان العثماني خليفة المسلمين، وعموماً اتخذت الدولة العثمانية من استنجد الأمير عبد الله بن فيصل بها ضد خصومه ذريعة لإرسال حملتها الشهيرة إلى الأحساء عام (1871) مستهتفة بسط سيادتها على سواحل الخليج وعلى نجد، واستطاعت الحملة بالفعل أن تحتل الأحساء وسواحلها. وإذا كانت قد نجحت في إبقاء حامية عسكرية لها في الدوحة، إلا أن تصدي بريطانيا لها قد حال دون امتداد نفوذها إلى البحرين وإمارات الساحل العماني التي كانت بريطانيا تعتبرها مناطق نفوذ لها، لذلك تصدت لجيوش الدولة العثمانية وهددتها، واستندت في ذلك إلى ارتباط حكام هذه المناطق معها بمعاهدات واتفاقيات منذ عام (1820) وردت الدولة العثمانية على ذلك بأنها لا تنوي مد نفوذها إلى هذه المناطق وأنها تتمسك بأحقبتها في السيادة على نجد، وعموماً جعلت الدولة من الأحساء لواءً عثمانياً وألحقت به ثلاثة أقضية هي القطيف وقطر والهفوف،

وجعلت الأخير عاصمة لها يقيم فيه "متصرف" عثماني، وعدت قضاء قطر تحت حكم شيخها القوي قاسم بن محمد آل ثاني⁽¹⁾

غير أن عزل مدحت باشا من ولاية بغداد عام (1872) وتآلف القوى السعودية ضد العثمانيين وتوالي ثوراتها أدى إلى إضعاف قبضة الدولة على كل من نجد والإحساء، وقد حاول الأمير عبد الله استعادة الإحساء بحملة قوية عام (1879) كادت أن تنجح لولا تصدي الدولة العثمانية لها بمعاونة الإنجليز الذين رأوا أن وضع الدولة العثمانية بضعفها في المنطقة أهون بكثير من عودة الدولة السعودية إلى سابق قوتها، وقد شجعت الدولة العثمانية آل الرشيد في صراعهم مع السعوديين، حتى تمكنوا من دخول الرياض، في الوقت الذي انقسم فيه أبناء البيت السعودي، وبحزب بعضهم ضد عمهم الأمير عبد الله بن فيصل، ليختفي نجم آل سعود مؤقتاً، حتى لم يبق منهم سوى الأمير عبد الرحمن بن فيصل الذي وقع عليه عبء مكافحة آل الرشيد والعثمانيين، بعد أن بويغ عام (1889).

وفي أعقاب ذلك انشغلت الدولة العثمانية بحروبها في البلقان حتى قيام ثورة تركيا الفتاة عام (1908) وعندما وصل الاتحاديون إلى السلطة، جددوا ادعاءاتهم بشأن السيادة على بعض مناطق الخليج مستندين في ذلك إلى حملة الأحساء وما كانت قد استولت عليه، ومدفوعين بتأييد ودعم ألمانيا في مقاومة النفوذ البريطاني في الخليج، ولكن بات واضحاً أن الإنجليز قد دعموا نفوذهم في الخليج أكثر وأكثر، كرد فعل لذلك، من خلال المعاهدات الانفرادية "المانعة" منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر، غير أن انشغال الدولة العثمانية بمتاعبها الأخرى، وعدم اهتماماً حقيقياً بالمنطقة قد أسهم في ضعف النفوذ العثماني بشكل واضح في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

حتى لقد اضطرت الدولة العثمانية إلى تسوية نزاعاتها في الخليج مع بريطانيا سلمياً، لكي تتفرغ لمشكلاتها الأخرى، فقامت بإجراء مفاوضات معها بين عامي (1911-1913) أسفرت عن مشروع اتفاق توصل إليه الجانبان في يوليو عام (1913) أقرت فيه الدولة العثمانية بالامتناع عن التدخل في شؤون الكويت واعترفت باتفاقياتها مع بريطانيا، كما أقرت الدولة بتخليها عن كافة مطالبها في شبه جزيرة قطر، واعترفت كذلك باستقلال البحرين وانتهاء كافة ادعاءاتها فيها، وبذلك وقعت الدولة العثمانية، بالأحرف الأولى على وثيقة انسحابها من الخليج كلية بعد تجربة مريرة استمرت نحو أربعين عاماً (1871-1913)⁽²⁾.

ومع قيام الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا وحلفائها، وفي حين كان الوجود العثماني في العراق لا يزال قائماً، ومع خشية بريطانيا من نقل الدولة العثمانية الروحي في المنطقة، سعت إلى أن تحبط أي تعاون محتمل بين إمارات الخليج والدولة العثمانية التي حاولت من جانبها إثارة الحماسة الدينية تحت شعار

الجهاد لدى شعوب المنطقة، ولذا فرضت بريطانيا حماية صريحة وواضحة على شيوخ الكويت وعربستان، الذين كانوا مهدين مباشرة من الوجود العثماني في البصرة، بينما لم تكن تخشى ذلك بالنسبة لقطر والبحرين وإمارات ساحل عُمان، خاصة وقد تم إجلاء الحماية العسكرية العثمانية عن الدوحة مع بداية الحرب، فضلاً عن أن ضم عبد العزيز آل سعود الإحساء عام (1913) قد شكل قوة عازلة بين هذه الإمارات وبين النفوذ العثماني في الشمال، بعد أن طرد بقايا الوجود العثماني من الإحساء.

وبالرغم من إعلان الدولة العثمانية الجهاد الديني، فإن بريطانيا أحكمت قبضتها على الخليج كما استغلت الخلافات المذهبية والسياسية القائمة بين إيران والدولة العثمانية للحيلولة دون تدفق القوات العثمانية إلى المنطقة فضلاً عن تخطيطها لاحتلال العراق لتأمين آبار النفط في فارس وتأمين وجودها في شمال الخليج، كما طلبت إلى حكام الخليج معاونتها في "تحرير" البصرة من السيطرة العثمانية، وتأمين حملتها العسكرية على العراق والتي ستأتي عن طريق شط العرب، وبررت مجئ الحملة بهدف حماية المنطقة وحماية أصدقائها وطرد القوات العثمانية، ووعدت الزعماء العرب في جنوب العراق بتخليصهم من الأتراك.

واستطاعت الحملة الإنجليزية احتلال البصرة وبدأت تتطلع نحو بغداد رداً على التحركات التركية والألمانية، ونتيجة لخشية بريطانيا أن تستغل الدولة العثمانية العاطفة الدينية لدى ابن سعود وحكام الخليج، دعته إلى مؤتمر بالكويت في يناير عام (1915) لتأليف كتل منهم يقف إلى جانبها أو يقف على الحياد، لكن المؤتمر لم يكتمل كما أراد الإنجليز، الذين سعوا لكسب صداقة ابن سعود، الذي كانت دولته وأسلافه خصوماً تقليديين للدولة العثمانية، ومن ثم لم يكن بحاجة إلى من يدفعه لتأييد الإنجليز بسبب ما عاناه من العثمانيين.⁽³⁾

ومن جانبها حاولت الدولة العثمانية استمالة كل من ابن سعود وابن الرشيد - رغم العداء القائمة بينهما - لكن لم يستجب لها سوى ابن الرشيد، ومع ذلك لم تقصد الدولة الأمل في إمكانية استمالة ابن سعود، لذا أرسلت له وفداً بهذا الشأن، لكنه رد بأنه ليس بوسعه مقاومة الإنجليز الذين تقدمت جيوشهم في البصرة، وقد رفض ابن سعود كذلك معاونته الإنجليز وأثر الحياد، كما رفض طلب العثمانيين أن يحارب الشريف حسين، فقد كان يرى أن يركز جهوده على محاربة آل الرشيد الذي يشكلون الخطر الحقيقي على نفوذ أسرته، وقد بدأ العثمانيون في تأليب آل الرشيد على السعوديين، وبدأت الحرب بينهم في يناير (1915) وطالب ابن سعود الإنجليز بأن يعقدوا معه معاهدة توضح موقفه منهم وموقفهم منه، فكانت معاهدة "دارين" (قرب القطيف) المعروفة التي وقعها الجانبان في ديسمبر (1915)⁽⁴⁾ والتي اعترفت فيها بريطانيا باستقلاله وحماية بلاده ضد أي اعتداء عليها، كما لم يبد عبد العزيز معارضة لنص المادة السادسة من المعاهدة التي تناولت

الإمارات التي لها علاقة ببريطانيا والتي تعهد فيها بالآلا بتدخل في شؤون كل من الكويت والبحرين وقطر وسواحل عُمان المشمولة بحماية الحكومة البريطانية، وكان واضحاً أن بريطانيا أرادت بذلك إزالة مخاوف حكام إمارات ساحل عُمان من احتمالات توسع السعوديين بعد ضم الأحساء لدولتهم منذ عام (1913).

وهكذا كسبت بريطانيا صداقة وتأييد عبد العزيز آل سعود، كما أنها في إبريل من نفس العام (1915) كانت قد عقدت " معاهدة جيزان" مع الإبريسي أمير عسير الذي أعلن بموجبها الحرب على الأتراك.. ويلاحظ أن معاهدة دارين لم تشجب الاتفاق الإنجليزي-العثماني الذي وقع في يوليو (1913)، إذ أصرت بريطانيا على إلزام ابن سعود بهذا الاتفاق ، الذي لم تتم المصادقة عليه، باعتباره وريثاً للدولة العثمانية في منطقة الخليج.

وفي عام (1916) كانت ثورة الشريف حسين ضد الدولة العثمانية قد اندلعت هي الأخرى ليزداد وضع الدولة حرجاً خلال سير الحرب، ومع ذلك سعت بريطانيا لعقد مؤتمر ثان للحكام العرب في الكويت في نوفمبر (1916) لتحقيق من حُسن نواياهم نحوها ولحشد تأييدهم لها وتأييد ثورة الشريف حسين، وقد بذل المندوب البريطاني السير برسي كوكس P . cox جهوداً كبيرة للتخفيف من الشعور الموالي للدولة العثمانية، والذي لاحظته لدى حاكم الكويت ، وحرص على ألا ينفض المؤتمر دون أن يُقسم كلا من ابن سعود والشيخ جابر والشيخ خزعل على التحالف مع بريطانيا ضد العثمانيين.

والواقع أن ظروف الحرب العالمية الأولى وتداعياتها العسكرية قد ساعدت على تدعيم السيطرة البريطانية على الخليج بصورة لم يسبق لها مثيل، فقد خرجت ألمانيا من حلبة التنافس، وكذلك خرجت روسيا من الحرب بسبب ثورة البلاشفة فيها ، كما أن فرنسا اعترفت لحليفتها بريطانيا بالسيطرة والسيادة على كثير من المناطق، بل إنها أغلقت قنصليتها في مسقط عام (1920) لينتهي بذلك آخر مظهر من مظاهر الوجود الفرنسي في الخليج العربي، ثم جاء اختفاء الدولة العثمانية سبباً آخر من أسباب انفراد بريطانيا بالسيطرة على الخليج ، وهي سيطرة امتدت من شط العرب شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً، ولما كانت الدولة العثمانية قد هزمت في الحرب العالمية الأولى فإنها عند توقيع " معاهدة سيفر" تنازلت عن كل حقوقها وادعاءاتها في المناطق العربية، ومع ذلك ظل الأمر معلقاً حتى توقيع " معاهدة لوزان " عام (1923).

ثانياً: ظهور المملكة العربية السعودية بوصفها إقليمية:

من التطورات الإقليمية الهامة التي شهدتها منطقة الخليج العربي منذ بداية القرن العشرين، وحتى استقلال إماراته وبروز الدول الوطنية فيها عام (1971)، ظهور وتكوين الدولة السعودية (الثالثة) التي أسسها الأمير عبد العزيز آل سعود، منذ بداية القرن، والتي تحولت إلى مملكة عام (1932) ، وصارت خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين

قوة جيوسراتيجية مهمة في المنطقة، بحكم الموقع الجغرافي، وبحكم القوة المادية-اقتصادية وبشرية- وبحكم القوة المعنوية التي تعني المكانة والمنزلة الإقليمية والدولية، وفيما يتعلق بالقوة الجيوسراتيجية فقد اكتسبتها من الموقع الجغرافي المتميز، وبالامتداد الكبير الذي يمثل نصف مساحة النظام الإقليمي الخليجي كله تقريباً، ثم إنها الدولة الوحيدة التي لها علاقات حدودية مع كل دولة، بما فيها البحرين بعد إقامة جسر الملك فهد، وكذلك إيران بحدودها البحرية عبر الجزر الواقعة في مياه الخليج، أما القوة المادية فقد استطاعت المملكة، بما تملكه من احتياطي نفطي كبير، وما تحصله من عائدات ضخمة أن توظف ذلك في بناء الدولة الحديثة وفي اكتساب الكثير من مصادر ومقومات القوة الاقتصادية.

أما القوة المعنوية فإنها تستمد عناصرها بصفة أساسية من العوامل الدينية بحكم أنها تضم الحرمين الشريفين، ولأنها تملك مصادر مميزة للقوة المعنوية ارتكزت عليها في ممارسة نفوذها والمنافسة على الزعامة والقيام بدور كبير داخل المنظومة الإقليمية، فالعلاقات التاريخية بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية في الخليج في مرحلة ما قبل تكون دولة الحديثة وعقب الانسحاب البريطاني عام (1971)، والارتباط المذهبي بينها وبين هذه الإمارات، والتداخل القبلي، كلها عناصر أكسبت المملكة مكانة مرموقة، خاصة في علاقاتها الإقليمية، ويأتي العامل الديني بطبيعة الحال بوصفه المصدر الرئيسي للقوة المعنوية، مما جعل منها زعيمة للعالم الإسلامي، وليس داخل الحدود الإقليمية للمنطقة فحسب. (5)

ومن المعروف أن الدولة السعودية (الثانية) بدأت تضعف وتتهار منذ نهاية عهد الأمير فيصل بن تركي وانقسام أبنائه بعد عام (1865) حتى كان رحيل الأمير عبد الرحمن بن فيصل ومعه أبنائه عام (1891) ليستقر في الكويت بضع سنين وقعت الرياض خلالها تحت نفوذ آل الرشيد، إلى أن استطاع الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (الذي اشتهر باسم ابن سعود فيما بعد) والذي كان يقيم مع والده في الكويت، من أن يخطط لاسترجاع ملك أسرته، وقد استطاع أن يدخل الرياض بالفعل وأن يطيح بسلطة آل الرشيد فيها عام (1902) لبدأ بذلك عهد الدولة السعودية (الثالثة)، التي حملت اسم المملكة العربية السعودية منذ عام (1932) كما هو معروف....

وبعد استيلاء عبد العزيز علي الرياض شرع في ضم بقية بلاد نجد، فبسط سلطته على الخرج والأفلاج والحوطة والحرث ووادي الدواسر في نفس العام، كما ضم سدير والوشم، والمحمل، ثم عنيزة و بريدة عامي (1903-1904) لتصبح القصيم ضمن أملاكه، مما فجر الصراع بينه وبين الدولة العثمانية وآل الرشيد، ولكنه استطاع التصدي لجيوشهم وهزيمتهم، مما اضطر الدولة إلى مفاوضاته على أن يكون "قائمقام" عنها في القصيم ولكنه رفض، واستؤنفت المعارك التي انتصر فيها الأمير مما اضطر آل الرشيد

إلى التنازل عن حقوقهم في القصيم وبقية مناطق نجد الأخرى، على أن يعترف ابن سعود بإمارة آل الرشيد على حائل وبقية منطقة شمر.

تقدم عبد العزيز بعد ذلك إلى استرداد أملاك أسلافه في الأحساء، واستطاع هزيمة الحامية العثمانية بها في عام (1913) وعندما استسلمت أمر بإبعادها إلى البحرين، ثم سيطر على القطيف، وقد فاوضته الدولة العثمانية عن طريق واليها في البصرة، على أساس اعترافها به والياً على نجد ومتصرفاً على الأحساء، وأن يكون على ولاء للدولة العثمانية التي ستمده بالأسلحة والأموال، وقبل عبد العزيز، الذي اعترفت الدولة بسيادته على المناطق التي ضمها إلى حوزة دولته.

وقد استطاع عبد العزيز أن يقوم بعملية توطين واسعة للبدو، الذين كانوا يشكلون مصدر قلق لدولته فأخرجهم من حالة البداوة ودفع بهم إلى حياة الاستقرار والتحضر، بعد أن أنشأ لهم قرى سمى كل منها بـ "الهجر" في مناطق الواحات وحول آبار المياه التي أقامها منذ عام (1911) كما جعل البدو يتقبلون الاشتغال بالزراعة والحرف والصناعات، ويتحلون بتعاليم الإسلام الحقة، وقد بلغت أعداد "هجراتهم" نحو مائتين في ذروة انتشارها عام (1926) وكان يطلق على سكانها "الإخوان" الذين كوّن منهم عبد العزيز جيشاً شبه نظامي ولعبوا دوراً كبيراً في الحروب التي خاضها ضد أعدائه والمناوئين له، إلى أن انقلبوا هم عليه وانتهى الأمر بصدامهم معه في أواخر العشرينيات كما هو معروف.⁽⁶⁾

وخلال فترة الحرب العالمية الأولى أيدت الدولة العثمانية كلاً من ابن الرشيد والشريف حسين، خصماً عبد العزيز، مما كان سبباً رئيسياً في معاناته، ورغم ذلك لم يستجب لدعوة بريطانيا له لمعاونتها ضد الدولة العثمانية، مؤثراً أن يقف على الحياد، وإن اتفق معها على محاربة ابن الرشيد، ثم قبل التفاوض مع الإنجليز ليوقع معهم معاهدة دارين (القطيف) عام (1915) كما ذكرنا - والتي اعترفوا فيها باستقلاله وسيادته على نجد والأحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها والموانئ التابعة لها على ساحل الخليج، وقد أفاد ابن سعود من هذه المعاهدة في سعيه للتخلص من الدولة العثمانية وتعزيز مركزه الدولي، كما ضمنت له مساعدة بريطانيا، وفي المقابل قيدته بقيود شبيهة بالقيود التي فرضتها بريطانيا على إمارات الخليج العربي، وعموماً اعتبر ابن سعود في مصاف حكام الخليج، ومع ذلك ظلت هذه المعاهدة عديمة الجدوى حتى ألغيت بعد ضم الحجاز، وعقده معاهدة صداقة وحسن تفاهم مع بريطانيا (معاهدة جدة 1927).

ولما كان الخلاف قائماً بين كل من عبد العزيز آل سعود - الذي كان يحمل لقب سلطان نجد وملحقاتها آنذاك - والشريف حسين الذي كان يحمل لقب ملك الحجاز، حيث كان عبد العزيز لا يعترف بسلطته، فإن قوات السلطان تمكنت في أعقاب الحرب العالمية الأولى من ضم واحتي "تربة" و"الخرمة" الواقعيتين شرق الطائف، وقد كانت

بريطانيا قلقة من قوة عبد العزيز وطموحاته، ولذلك سعت إلى تطويق دولته بحكومات هاشمية في الحجاز وشرق الأردن والعراق، مما زاد من مخاوف عبد العزيز الذي صمم على القضاء على إمارة آل الرشيد في حائل، واستطاع حصارها بالفعل عام (1921) حصاراً أنهى وجودها السياسي وصارت منطقة جبل شمر ضمن أملاك السلطان وأعاد بذلك توحيد نجد مرة أخرى تحت حكم أسرته، وفي العام التالي (1922) تمكن الأمير فيصل بن عبد العزيز من ضم منطقة عسير حتى حدود اليمن الجنوبية وحدود إمارة الإدريسي من الغرب.

وفي مؤتمر (العقير) عام 1922 تم تحديد الحدود بين نجد وبين كل من العراق والكويت، وقد أقرت الاتفاقية التي وقعت آنذاك بوجود منطقتين محايدتين بين نجد وبين كل منهما، وقد استطاع السلطان عبد العزيز توسيع ممتلكات دولته في مناطق الحدود الشمالية والغربية، فضم واحتي " تيماء " و "خير" في يوليو عام (1922) كما ضم الجوف ووادي السرحان، ولم يبق أمامه سوى مملكة الحجاز.

ولم يكن الحجاز قد خضع للحكم السعودي سوى فترة قصيرة في أوائل القرن التاسع عشر، ولذلك فإن استيلاء ابن سعود على الحجاز عام (1926) تُعد نقطة تحول كبيرة ومهمة، فقد جلبت له شهرته ومكانته البارزة في العالمين العربي والإسلامي، فلم يعد مجرد حاكم من حكام الخليج الخاضعين لنظام الحماية طبقاً لمعاهدة دارين (1915) ولما كان الشريف حسين ملكاً مستقلاً على الحجاز ويحظى خلال سنوات الحرب وفي أعقابها بدعم بريطاني كبير، فقد تفاقمت حالة من العداء بينه وبين ابن سعود، خاصة عندما حاول استرداد واحتي " تربة " و "الخرمة" اللتان كانتا محل نزاع تقليدي بين آل سعود وأشرف مكة، لكن جيشه لم يستطع الاحتفاظ بهما فقد استردهما ابن سعود من جديد، وأصبح يسيطر على الطريق إلى الحجاز وصار بإمكانه التقدم إليه، وقد تدهورت العلاقات بصورة أكبر عندما عاون الشريف آل الرشيد بالمال والسلاح لشن الحرب على ابن سعود، لكن هذا استطاع هزيمتهم كما مر بنا.⁽⁷⁾

وفي هذه الظروف كانت علاقة الشريف حسين بالإنجليز قد ساءت، بعد أن ينس من تحقيق آماله، وتحول إلى خصم للسياسة البريطانية، وهو مما أثر في مكانته وقوته عند مواجهة ابن سعود، كما أمتنع عن حضور مؤتمرات العقير والكويت لتسوية الحدود بين ابن سعود وبين جيرانه الهاشميين، وانتهى خلافه مع الإنجليز بقطع معونتهم عنه عام (1924) زاد من تدهور العلاقات أن الشريف أعلن نفسه خليفة للمسلمين بعد أن أعلن مصطفى كمال إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا، فبدأ ابن سعود يشن حملة واسعة من الدعاية عن سوء إدارة الشريف للحجاز ويُعلن أنه يقبل بأن تشترك هيئة تمثل الشعوب الإسلامية في إدارته، وكسب ابن سعود بذلك تأييد الكثيرين أثناء زحف قواته إلى الحجاز.

وبالفعل تقدمت القوات السعودية في حملة خاطفة استطاعت احتلال الطائف في سبتمبر (1924) بعد أن أنزلت بقوات الشريف هزيمة قاسية، حتى لقد اضطر معها إلى النزول عن عرش الحجاز لابنه الأمير علي، ولكن هذا لم يستطع أن يحول دون تقدم القوات السعودية نحو مكة، وكان ابن سعود يرافق قواته التي دخلت المدينة المقدسة بدون أن تلحق ضرراً بأحد، وبينما رحل الشريف حسين إلى قبرص حيث عاش فيها بقية أيامه (توفي 1931) كان علي ابنه عليّ أن يحصن جدة وأن يواجه تقدم السعوديين، الذين نجحوا في دخول جدة بالفعل بعد محاصرتها لنحو عام هي والمدينة المنورة، في ديسمبر (1925)، وهو مما اضطر الأمير عليّ أن يعلن نزوله عن ملك الحجاز، في اتفاقية أمنت له ولأسرته مغادرة البلاد، إذ نودي بالسلطان عبد العزيز ملكاً على الحجاز، وليصبح لقبه "ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها" منذ يناير (1926).

وقد أعقب نجاح عبد العزيز في ضم الأماكن المقدسة إلى دولته مع إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا أن دعا إلى عقد مؤتمر إسلامي في مكة عام (1926) حضره ممثلون من مختلف البلاد الإسلامية، لمناقشة مستقبل المدينتين المقدستين، وقد انتهى المؤتمر إلى مبايعة الملك عبد العزيز لخدمته أميناً عاماً على الأماكن المقدسة، بما يعنيه ذلك من خدمتها وحمايتها، كما أقر بمسؤوليته كذلك عن تأمين الطريق إليها، ومنذ ذلك التاريخ والدولة السعودية تعد نفسها مخولة بزعامة العالم الإسلامي.⁽⁸⁾

وفي أكتوبر عام (1926) امتدت سلطة الدولة السعودية إلى تهامة عسير، حيث كانت إمارة الإدريسي، وفي يناير عام (1927) حمل ابن سعود لقب "ملك الحجاز ونجد وملحقاتها" وهو اللقب الذي اعترفت به الدول الأجنبية، واستطاع بفضل استخدام المصفحات والمخترعات الحديثة تأسيس جيش نظامي حديث، قضى به على تمردات "الإخوان" ونظم دولته إدارياً على أسس حديثة، وأقام حكماً قوياً مستقراً بعد أن قضى على نزعة القبائل للاستقلال عن أية سلطة مركزية، وفي سبتمبر عام (1932) أصدر ابن سعود مرسوماً ملكياً بتوحيد أجزاء دولته تحت اسم "المملكة العربية السعودية" والتي أصبح يحكمها أبناؤه من بعده، بعد أن برزت بوصفها إقليمية كبيرة لعبت دوراً مهماً ومؤثراً في التطورات السياسية في منطقة الخليج، من خلال التعاون السياسي والأمني والتعاون الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: ظهور الأسرة البهلوية وتحول إيران إلى شرطي الخليج:

لقد شهدت إيران تطورات هامة وخطيرة خلال القرن العشرين أثرت في تاريخ المنطقة، ومن أبرز هذه التطورات سقوط أسرة القاجاريين بعد ثورة دستورية نخرت في عظام النظام، ليستولي على السلطة فيها "رضا ميرزا" عام (1925) ويؤسس أسرة حاكمة جديدة هي (الأسرة البهلوية) التي حكم بها البلاد هو وولده محمد من بعده، بعد أن

تحولت إلى إمبراطورية قوية، قدر لها أن تدخل في صدامات حادة مع رجال الدين خلال الستينيات والسبعينيات حتى استطاع هؤلاء القيام بثورة أطاحت بهذه الإمبراطورية عام (1978) بعد أن كانت إيران قد تحولت إلى قوة مهيمنة في المنطقة مستندة إلى وجودها التاريخي والجيوستراتيجي وحجمها المادي والبشري، فضلاً عن العامل المذهبي.⁽⁹⁾

وقد شهدت إيران كذلك في خلال هذه الفترة استبدال النفوذ الأمريكي بالنفوذ البريطاني، الذي كانت قد كرسته معاهدتها مع بريطانيا عام (1919) على حساب الروس، بل إن إيران سعت عملياً لورثة الدور البريطاني في الخليج عندما قرر البريطانيون الانسحاب منه عام (1968) لتتحول إلى قوة عسكرية مهيمنة، استناداً إلى دعم وتخطيط أمريكي، لتلعب دور "شرطي الخليج" المكلف بحماية المصالح الأمريكية والغربية عموماً في المنطقة، وليسعى الشاه مع ذلك إلى تحقيق أطماع بلاده التوسعية في المنطقة - خاصة في جزر الإمارات والبحرين، وتغيير الوضع الديموغرافي لسكانها - وليبرز دور إيران في معادلة العلاقات الإقليمية في الخليج باعتبارها قوة مهيمنة قادرة على بسط نفوذها وهيمنتها.

وتبدأ أصول هذه التطورات في عام (1905) حين أرغمت سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات مظفر الدين شاه الذي كان قد تولى السلطة في إيران على إثر اغتيال ناصر الدين شاه عام (1896) على أن يوافق على الدستور ويدعو لعقد أول برلمان عرفته البلاد، ثم لم يلبث الشاه الجديد أن تنكر للحركة الثورية بتأييد من روسيا، فألغى الدستور وهاجم المجلس وحله، وفي عام (1907) وبعد مفاوضات سرية طويلة بين روسيا وبريطانيا، اللتان كانتا تتنافسان على الهيمنة على إيران، وقعت الدولتان معاهدة تم بمقتضاها تقسيم إيران إلى منطقة نفوذ روسية في الشمال ومنطقة نفوذ بريطانية صغيرة في الجنوب، ومنطقة وسطى محايدة تشمل طهران، وقد كانت قوة ألمانيا المتزايدة وراء عقد هذه المعاهدة، بالإضافة إلى اكتشاف النفط واحتمالات وجوده بكميات ضخمة، وقد تم استخراجه بالفعل عام (1908) من "مسجدي سليمان" في الجنوب.

وخلال الحرب العالمية الأولى كانت إيران من الناحية الرسمية محايدة، لكنها عملياً كانت مسرحاً للحرب، حيث احتلت الجيوش الروسية والإنجليزية أجزاء منها لوقف زحف الألمان والأتراك، ولما كان الروس قد طلبوا إلى الشاه تشكيل بوليس للأقاليم الشمالية منذ سنوات طويلة سابقة، فيما عُرف بفرق "القوازيق" التي ضمت ضباطاً من الروس، فإن هؤلاء انسحبوا مع قيام الثورة الروسية عام (1917) وتركوا قيادتها في أيدي ضباط الصف الإيرانيين⁽¹⁰⁾، الذين برز فيهم رقيب يدعي "رضا ميرزا" الذي استطاع أن يكون وكيلاً لقائد الفرقة بدعم من الإنجليز الذين أرادوا ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الروسي، وبعد الحرب مباشرة كانت إيران في حالة من الفوضى الشاملة، وإن كان الوعي القومي الذي أثارته الحرب قد ترك أثره العميق في أنحاء البلاد، وفي ظل هذه الظروف

استطاع رضا ميرزا بعزيمة وإصرار شديدين أن يستولي على قيادة فرقته، ثم على طهران وأخيراً على كل إيران.

واستطاع رضا خلع آخر حكام أسرة القاجار ثم أعلن نفسه شاهاً على إيران عام (1925) وقام بوضع التاج على رأسه بيده، ولكي يعزز عرشه ويضفي على نفسه نوعاً من الشرعية، اتخذ لأسرته لقب "بهلوي" وغير اسم البلاد من فارس إلى "إيران" كما استولى على ثروات الأسرة المخلوعة وأصهر إلى ملكية عريقة هي أسرة محمد علي في مصر حيث زوج ابنه الأكبر "محمد" للأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق عام (1919) بعد أن غير نص الدستور الذي كان يشترط أن تكون زوجة الشاه إيرانية.

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كان الشاه الذي يحكم حكماً دكتاتورياً متعاطفاً مع الألمان وعلى اتصال دائم بهم⁽¹¹⁾ خاصة بعد سقوط فرنسا، بل لقد تدفق رجال الأعمال الألمان إلى بلاده بشكل لافت، لذلك كان على الجيوش الروسية والإنجليزية عندما غزت إيران عام (1941) أن تتخلص منه وأن ترغمه على النزول عن العرش لابنه.

والواقع أن السنوات الأولى من حكم محمد رضا بهلوي كانت من أهم سنوات التحول في تاريخ إيران، فلم تعد مجالاً لتنافس روسيا وبريطانيا فقط، بل دخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلبة بعد أن أصبح النفط من أهم عناصر الصراع، لقد كان الأمريكيون يريدون تسهيلات جوية للقيام بجهودهم الحربية في بداية الحرب الثانية، ثم صاروا ينظرون إلى الدواعي الاستراتيجية والتجارية في نهايتها، فضلاً عن امتيازات النفط، ولذلك كان عليهم أن يثبتوا لأنفسهم وجوداً في إيران بالفعل قبل أن تضع الحرب أوزارها، وفي فترة الحرب الباردة صارت إيران مجالاً للمنافسة الأمريكية - الروسية، في حين كانت أمريكا تخطط لكي ترث الوجود والنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط كله.⁽¹²⁾

وعندما زار الشاه محمد رضا قاعدة جوية أمريكية في عبادان عام (1944)، أعرب للسفير الأمريكي عن رغبته في أن تعاونه الولايات المتحدة معونة صادقة، ومن هنا بدأ المستشارون الأمريكيون ينتشرون في فروع الإدارة الإيرانية بعد أن أصبحوا طرفاً أساسياً في الحرب، وكان واضحاً أن واشنطن تخطط لوضع سياسة أمريكية خاصة نحو إيران في المستقبل لحماية المصالح الأمريكية وتعزيزها، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي الذي يسمح بإنشاء قواعد جوية، والاستفادة من الأهمية المتزايدة لحقول النفط الإيراني، وكان مؤتمر طهران الذي عقده الحلفاء (روزفلت وتشرشل وستالين) في ديسمبر عام (1943) قد أعلن تنظيم عملية انسحاب القوات الأجنبية من إيران، وخطط معاونتتها أثناء الحرب وبعدها، ومن جانبها قررت واشنطن عام (1944) أن تعطي الأولوية لتسليح الجيش الإيراني، وأن تظل

البعثة العسكرية الأمريكية هناك إلى ما بعد الحرب لأن حماية وتعزيز المصالح الأمريكية سيقضي تولىها تعزيز قوات الأمن الإيرانية.

وبحلول منتصف عام (1946) كانت القوات الروسية والبريطانية قد انسحبت من إيران، وعندما حاولت روسيا أن تبقى لها نفوذاً في الشمال على حساب سلطة الدولة الإيرانية، اشتكى الإيرانيون من ذلك للأمريكيين الذين تصدوا لذلك بحزم مؤيدين من الإنجليز والشاه ورئيس وزرائه "قوام السلطنة" فكان لدى الأمريكيين تصميم على أن تبقى إيران خارج النشاط السوفيتي بكل الوسائل، وكان ممثل شركة "استاندرد فاكوم" قد وصل إلى طهران عام (1944) للحصول على امتياز في النفط الإيراني فوجد ترحيباً إيرانياً بمنح تسهيلات في هذا المجال للشركات الأمريكية، وهو ما أدى إلى تقاطر شركات أمريكية أخرى للدخول في نفس المجال، وكان من الواضح أن الروس لا ينوون الرحيل عن إيران تماماً، مع بقية دول الحلفاء، وإنما كانوا يودون تثبيت أقدامهم على الأقل في منطقة "أذربيجان" التي كانت روسيا تطمح في ضمها، وإزاء احتدام الأزمة واضطراب الأوضاع، أصبح الشاه يخشى من محاولة قيام انقلاب ضده من جانب إحدى القوى التي احتلت بلاده فأسهم في دعم التأييد للجبهة القومية التي كان يترعها الدكتور مصدق، بينما نجح رئيس الوزراء "قوام السلطنة" في الحصول على تاريخ محدد لانسحاب الروس مقابل وعود بمنحهم امتيازات بترولية مرضية، وهو الأمر الذي أثار قلق الأمريكيين، بل والشاه نفسه الذي عثر عن شكوكه لهم من أن رئيس وزرائه سيصبح ألعبه في أيدي الروس، وانتهى الأمر بأن صوت البرلمان الإيراني بعدم منح الروس أية امتيازات بترولية بعد أن كانت قوات الشاه قد سيطرت بالفعل على أذربيجان، ولم يكن أمام موسكو إلا أن توجه اللوم للحكومة الإيرانية، لأنها خانت تعهداتها.⁽¹³⁾

ومع بداية الخمسينيات كان الأمريكيون يقيمون لأنفسهم نقاط ارتكاز في كل نواحي الحياة في إيران، وكان ذلك يتم في كثير من الأحوال على حساب الإنجليز، لقد كانوا ينظرون إلى إيران بوصفها أضعف حلقة في سلسلة الدول الشرق أوسطية المحيطة بالاتحاد السوفيتي، وكان همهم الأول تقوية هذه الحلقة وملء الفراغ الإيراني سواء بالأسلحة أو بالمساعدات أو بالتحالفات، لذلك دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران بأسلحة حديثة ودربت ضباط الجيش الإيراني في الولايات المتحدة، بينما ألح الإيرانيون في طلب المساعدات الاقتصادية أو بالتحالفات، لذلك دفعت إلى إيران بأسلحة حديثة ودربت ضباط الجيش الإيراني في الولايات المتحدة، في حين ألح الإيرانيون في طلب المساعدات الاقتصادية التي منحت لهم بسخاء، وجرت المشاورات بشأن تدعيم إيران لحلف "سعد أباد" الذي وقع ميثاقه عام (1937)، وانضمامها إلى ما يُسمى "حلف البحر المتوسط" ونتيجة للنشاط المتزايد لحزب "تودة" الشيوعي، والكساد الاقتصادي، وازدياد الفوضى مع عجز الحكومة القائمة، بدأت الخارجية الأمريكية تفكر في تحديد الإصلاحات

التي ينبغي لحكومة إيرانية حازمة وقوية أن تنفذها، في ظل المساعدات الأمريكية، وتحت رعايتها، بل وصل الأمر إلى حد أن الولايات المتحدة كانت مستعدة لأن تحدد اسم المسؤول الإيراني الذي تتوسم فيه المقدرة على تنفيذ ذلك، وبينما كانت تفكر على هذا النحو كان هناك تطور آخر تمثل في بروز شخصية الدكتور مصدق الذي استطاع أن يُعبر عن شعور مواطنيه الديني والقومي، ذلك الشعور الذي يطالب بتأميم النفط الإيراني، حتى لقد بدا وكأنه بطل الساعة والتأميم ورمز اعتزاز الأمة بنفسها وتجسيدا لطموحات الشعب الإيراني.

المهم أنه استطاع في ظروف تاريخية بالغة الدقة أن يتولى رئاسة الوزارة في إبريل (1951) وأصدر قانون التأميم في أواخر نفس الشهر، ومن ثم توقفت شركات النفط عن دفع التزاماتها للخزينة الإيرانية، وقدمت الحكومة البريطانية شكوى لمحكمة العدل الدولية ثم إلى هيئة الأمم المتحدة وتفاقت الأزمة خلال عام (1952) وهو مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، وبالرغم من أن الأمريكيين كانوا يعارضون قرار التأميم، فإنهم جعلوا يصطادون في الماء العكر ويخططون للاستفادة من هذا الوضع لشركاتهم البترولية، ثم لعب "كيرميت روزفلت" رجل وكالة المخابرات المركزية دوراً خطيراً في تدبير إنقلاب على حكومة مصدق مستعيناً بكل خصومه، ونجح الإنقلاب وأطيح بمصدق في عملية عرفت باسم "أجاكس" وأصبحت السفارة الأمريكية هي مركز السلطة في طهران!!⁽¹⁴⁾

وبطبيعة الحال ألغيت قرارات التأميم، وسارعت الحكومة وشركات النفط الأمريكية إلى تقديم قروض سخية لتعويض المتضررين، وبلغ الأمر أن صار للشركات الأمريكية ما يقرب من 40% من احتكارات النفط الإيراني، كما بدأ نظام الشاه في استخدام وسائل جديدة لتدعيم قوته كان منها إنشاء جهاز البوليس السري "السافاك" الذي كان يعد بشكل من الأشكال فرعاً من وكالة المخابرات المركزية، ومنها سيطرة النظام على الصحافة والإذاعة، لتتصدر أخبار الشاه كل شيء، كما تم التخلص من كل المعارضين بشتى الأساليب، وبدأ الشعب، وخاصة الشباب، يعاني من الحكم الدكتاتوري البوليسي، وكرد فعل لذلك كله بدأت الجمعيات السرية في الانتشار وكان أبرزها جماعة "مجاهدي خلق" المؤلفة من عناصر الجبهة القومية ذات الملامح الإسلامية، وجماعة "فدائيين خلق" الماركسية، وراحت هذه الجماعات تتدرب سرا في الداخل والخارج، وبشكل عام كانت القوى المعارضة للشاه تهجر العاصمة وتتجه إلى مدينة "قم"، في حين كان الشاه ينسق مع إسرائيل، عن طريق وكالة المخابرات المركزية، حتى لقد أرسل عدداً من الضباط وأفراد الحرس الملكي للتدريب فيها من خلال التعاون بين السافاك والموساد.⁽¹⁵⁾

وعندما تحرك رجال الدين ضد النظام في "قم" بدأت تبرز شخصية "روح الله الخميني"، بوصفه زعيماً دينياً يتحدى الشاه الذي استطاع قمع الحركة واعتقل الإمام، وهو مما كان سبباً في اغتيال رئيس الوزراء، فقام الشاه بطرد الخميني خارج إيران

واتخذ إجراءات صارمة ضد المعارضة الدينية للتخلص منها بشتى الطرق خلال عام (1963) ، ثم بدأ يؤلف الوزارات والأحزاب حسب هواه، في ظل حكم مطلق لا يستند إلى أساس شرعي أو قانوني غير استفتاءات يجريها بين الحين والآخر.

وقد ساعدت ظروف نتائج حرب (1967) وتأثر نفوذ عبد الناصر بها، ثم قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج وإنهاء حمايتها على إمارات الخليج (1968)، على تدعيم مركز الشاه، ولما كان قد ورث عبئاً يتمثل في مطالبة بلاده بالبحرين، فإنه في عام (1969) توصل إلى صيغة لإنقاذ ماء الوجه تمثلت في موافقته على إرسال بعثة لتقصي الحقائق من جانب سكرتير الأمم المتحدة إلى البحرين لمعرفة رغبة شعبها الذي أعلن بحسم رغبته في الاستقلال ورفضه أي تبعية لإيران، ومع استقلال كل من البحرين وقطر، ثم إمارات الساحل العُماني، التي كونت "دولة الإمارات العربية" في أواخر عام (1971) ، ومع إتمام خروج بريطانيا من المنطقة وانشغال العراق بأموره الداخلية، لم يبق في الخليج سوى المملكة العربية السعودية وإيران، وكان الشاه يرى أن الخليج في طريقه إلى أن يصبح أهم منطقة اقتصادية واستراتيجية في العالم، ومن ثم يجب أن يكون لبلاده الجانب الأكبر للسيطرة عليه، لذلك لجأ إلى الولايات المتحدة لدعمه عسكرياً ودبلوماسياً، وهو ما حدث بالفعل، لتتحول بلاده إلى أقوى قوة عسكرية إقليمية في الخليج، وليحتفل عام (1971) بمرور ثلاثين عاماً على توليته احتفالاً أسطورياً ، حمل خلاله لقب "أريامهر" بالإضافة إلى "شاهنشاه" أي ملك الملوك، ووصل إلى ذروة جنونه باحتفالات "برسوبوليس" التي حضرها ستة وثمانون من ملوك وأمراء ورؤساء الدول، ومع نهاية عام (1973) وبعد ارتفاع أسعار النفط أصبحت بلاده دائنة بعد أن كانت مدينة، وبدأ يتحدث كيف أن بلاده سرعان ما ستصبح خامس دولة صناعية في العالم⁽¹⁶⁾.

أما في الخليج فكان يعتقد أن السعودية لا تستطيع أن تتنافس، فتسليحه الأمريكي بلغ درجة كبيرة من التطور والتفوق، كما أن بلاده تتفوق في عدد السكان (37 مليون مقابل 4 ملايين للسعودية آنذاك) ، ورغم أنه كف عن المطالبة بالبحرين ، فإنه بدأ يتبع سياسة أخرى للتغلغل عن طريق هجرة الإيرانيين إلى إمارات الخليج جميعاً لتغيير الوضع الديمغرافي للتركيبة السكانية، كما بدأ يقوم بدور شرطي الخليج طبقاً للسياسة التي استنها مبدأ نيكسون - بدعم وسلاح الولايات المتحدة، ليثبت أنه حل محل بريطانيا كحام للمنطقة عملياً فاحتلت قواته جزر أبو موسى والطنبين التابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة عشية إتمام الانسحاب البريطاني في 30 نوفمبر (1971) ، ثم شاركت قواته في قمع ثورة ظفار الماركسية عام (1973) بعد التنسيق مع الإدارة الأمريكية، وهكذا أصبحت إيران قوة إقليمية خطيرة ذات مطامع صريحة، كشفت عن ذلك بشكل صريح وواضح خاصة مع نهاية الوجود البريطاني في الخليج مع بداية السبعينيات، ومن سخریات التاريخ أنه في الوقت الذي بلغت فيه ذروة قوتها كان الشاه ونظامه عاجزاً

عن إدراك مدى خطورة المعارضة الدينية في الداخل والخارج، تلك المعارضة التي لم تلبث أن أطاحت بعرش الطاووس في ثورة خطيرة عام (1978) أعلن على إثرها قيام الجمهورية الإسلامية.

رابعاً: الوجود الأمريكي في الخليج وتعاضمه:

لقد بدأت علاقات الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي تاريخياً مع بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، عندما عقدت معاهدة تجارية مع سلطان مسقط وعمان عام (1833)، ثم أعقبتها بتعيين قنصل أمريكي في زنجبار التابعة للسلطان آنذاك عام (1836) لمتابعة النشاط التجاري الذي كان يغلب على علاقة الأمريكيين بالمنطقة. غير أنه في العقد الأخير من القرن التاسع عشر اتخذت هذه العلاقة اتجاهاً جديداً من خلال إرسال البعثات التبشيرية الأمريكية، إذ وصلت إلى البحرين ومسقط بعثتان أمريكيتان بين عامي (1892-1893) ثم توالى البعثات إلى البصرة حتى بداية القرن العشرين، فالكويت عام (1910) وقد شرعت هذه البعثات في ممارسة نشاطها في مجال تقديم الخدمات الطبية بتأسيس المستشفيات، والخدمات التعليمية بتأسيس المدارس والمكتبات العامة، وكانت الخارجية الأمريكية تعتمد على المبعشرين في موافاتها بتقارير عن أوضاع المنطقة قبل أن يكون لها نشاط دبلوماسي كامل، كما لجأت إلى الاستفادة من نشاط وجهود بعثات التنقيب عن الآثار - وخاصة في العراق - لمعرفة شؤون المنطقة في أوائل القرن العشرين.⁽¹⁷⁾

وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم يكن لها تمثيل سياسي أو قنصلي في الخليج - باستثناء مسقط وزنجبار - حتى قيام الحرب العالمية الأولى، تمسكاً بسياسة العزلة التي انتهجتها منذ مونرو عام (1823)، فإنها بدأت خلال سنوات الحرب الأولى، في عهد الرئيس وودرو ويلسون، تخرج عن هذه العزلة، خاصة بعد أن أعلن مبادئه الشهيرة والتي نادى بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ولاقت صدى واسعاً في العالم العربي الذي كان مستعمراً ، وكان التطبيق العملي للسياسة الجديدة قد دخل بالولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء، ثم مطالباتها لحلفائها المنتصرين في أعقاب محادثات السلام بإتباع سياسة "الباب المفتوح" في مناطق نفوذهم ونشاطهم التجاري والاستعماري، مما يعني أن تشارك الولايات المتحدة في السيطرة على أسواق ومصادر الثروة في البلاد المستعمرة، وكانت أهمها بطبيعة الحال مناطق التنقيب عن النفط والمشاركة في امتيازاته.

لقد كان النفط هو الباب الرئيسي الذي دخلت منه الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة، كما كان السبب الرئيسي في وجودها العسكري والسياسي فيما بعد على نحو خطير، كما أشرنا، ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما استطاعت الشركة الأنجلو إيرانية الحصول على امتياز النفط في شمال إيران عام (1920)، لجأ عدد من الشركات

الأمريكية العاملة في مجال النفط إلى وزارة الخارجية لكي تساعد على شق طريقها في حلبة المنافسة الدولية في هذا المجال، وعدت أن أفراد الشركات البريطانية يخل بسياسة الباب المفتوح، لذلك تنازعت الولايات المتحدة مع بريطانيا بشأن امتيازات التنقيب عن النفط في فلسطين والعراق، لكن فيما بين عامي (1922 و 1928) استطاع عدد من الشركات الأمريكية التي كونت اتحاداً فيما بينها، أن تتفاوض مع شركة النفط التركية والشركة الأنجلو إيرانية وأن يوقع الجميع، بالإضافة إلى شركتين إحداهما فرنسية والأخرى هولندية، اتفاقية عُرفت باسم " الخط الأحمر" والتي تألفت بموجبها " شركة نفط العراق" وبذلك صار للشركات الأمريكية فرصة مساوية للشركات الأوروبية في نفط العراق وتركيا.

وفي عام (1925) شهدت البحرين تنافساً أمريكياً بريطانياً ، انحسم لصالح شركة إستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية (سوكال) عام (1928)، ومن البحرين انطلقت الشركة للحصول على امتياز نفط الأحساء بالسعودية، وحصلت عليه بالفعل عام (1933) ومنذ ذلك العام، بدأت الأموال والخبرة الأمريكية تتدفق إلى المنطقة ، وانفتح باب الخليج والشرق العربي على مصراعيه أمام الأمريكيين، وكان في ذلك بداية لنهاية السيطرة البريطانية على الخليج العربي. ويلاحظ أن شركة (سوكال) تحولت عام (1939) إلى " شركة الزيت العربية الأمريكية " (أرامكو) كما نقل مركزها الرئيسي إلى الظهران عام (1952) أما بالنسبة للكويت فقد تفاوضت الشركات الأمريكية مع شركة النفط الأنجلو إيرانية، حتى نجحت شركة (جلف) إلى التوصل معها إلى اتفاقية مشتركة على أساس المناصفة في نفط الكويت، ثم شكلنا معاً " شركة نفط الكويت" عام (1934) ويلاحظ أن الخارجية الأمريكية وقفت ظهيراً دبلوماسياً للشركات الأمريكية خلال مفاوضات شركاتها مع البريطانيين الذين حاولوا إعاقة ذلك بشتى الوسائل خاصة في كل من البحرين والكويت، أما السعودية فلم يكن ثمة حاجة لذلك.

وكان احتجاج الولايات المتحدة الأمريكية على القرارات الاقتصادية لمؤتمر سان ريمو قد أدى إلى توقيع اتفاقية مع بريطانيا وفرنسا ضمنّت مساواة أميركا لهما في المسائل الاقتصادية في الشرق العربي، ومن الناحية العملية لم يكن بوسع الإنجليز منع الشركات والمصالح الأمريكية من الدخول إلى منطقة الخليج، بعد أن بلغت الولايات المتحدة مكانة مرموقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، خاصة وأنها صممت على خلق مصالح اقتصادية كبيرة في هذه المنطقة الواعدة.

وقد اقتضى الأمر من الولايات المتحدة متابعة ومراقبة التطورات السياسية في المنطقة، والمشاركة فيها بقدر ما يتوافق ذلك مع مصالحها النفطية. ففي عام (1925) اعترفت بسلطة رضا بهلوي في إيران، كما اعترفت عام (1930) بالعراق، وخططت لإقامة تمثيل دبلوماسي فيه، ثم اعترفت بالحكومة السعودية عام (1931)

وتفاوضت معها لعقد معاهدة تعامل فيها معاملة الدولة الأولى بالرعاية في شؤون التجارة والملاحة عام (1933).

وهكذا أدى التوسع في عمليات إنتاج النفط في الخليج إلى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة كبرى حصلت على مصالح تجارية من الدرجة الأولى في المنطقة، فإلى جانب إصرار الخارجية الأمريكية على تطبيق مبدأ الباب المفتوح لكي تضمن للشركات الأمريكية نحو 23.5% من أسهم شركة نفط العراق، فإنها حصلت على 100% من أسهم نفط البحرين والسعودية، و 50% من أسهم شركة نفط الكويت. وبالرغم من أن الإنتاج الفعلي الذي حصلت عليه الشركات الأمريكية من هذه الامتيازات كان قليل الأهمية بالقياس إلى الإنتاج المحلي الأمريكي الضخم، فقد اتضح أن الولايات المتحدة يتزايد اهتمامها بالحصول على أكبر قدر ممكن من نفط الخليج تعويضاً لنقص احتياطياتها وللحيلولة دون سيطرة بريطانيا على معظم مصادر النفط في العالم في المستقبل نتيجة هيمنتها على منطقة الخليج، وانتهى الحال بأن أدت الامتيازات الأمريكية في فترة ما بين الحربين إلى وقوع حوالي 60% من إنتاج نفط الخليج في أيدي أمريكية - بحلول عام (1960)، وقبل بداية الحرب العالمية الثانية مباشرة كانت أعداد الأمريكيين الوافدين إلى الخليج والجزيرة العربية تتزايد بشكل كبير للعمل في مناطق النفط، كما كانت الشركات الأمريكية تتفق أموالاً طائلة في سبيل تطوير صناعة النفط، في الوقت الذي ازداد فيه ارتباط الشرق العربي والخليج بقضايا الأمن القومي وبمكانة الولايات المتحدة في السياسة الدولية. عموماً كان تركيز الولايات المتحدة خلال هذه الفترة ينصب على بناء قوة اقتصادية ضخمة وعلى إقامة علاقات اقتصادية مع القارة الأوربية.⁽¹⁸⁾

ولكن مع اشتعال الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة تُغير من سياستها تجاه المنطقة خاصة بعد صدور "مبدأ روزفلت" الذي كان ينص على ضرورة أن تمارس الولايات المتحدة دورها في قيادة العالم وهو مما يقتضي أن تتبنى خطاً عسكرياً مؤثراً على الأحداث الدولية بالشكل الذي يؤهلها لمواجهة أية مشكلة تهدد الأمن القومي الأمريكي وتهدد المصالح الأمريكية، وكان أول تطبيق فعلي لهذا المبدأ هو مساعدة الاتحاد السوفيتي في الحرب مادياً وعسكرياً، وهو الأمر الذي يتطلب وجوداً عسكرياً أمريكياً في الخليج، وهو ما نتج عنه لاحقاً تشكيل ما سُمي "بقيادة الخليج الفارسي" ولذلك أرسلت الولايات المتحدة وزيراً مفوضاً لها في جدة عام (1941) ثم أنشأت سفارة لها في الرياض، وصار لها أول بعثة دبلوماسية مكتملة في الخليج والجزيرة العربية، وقد تواكب ذلك مع اشتراك الولايات المتحدة الفعلي في الحرب، بعد أن بدأ واضحاً أن السعودية أصبحت تمثل أهمية استراتيجية لمواصلاتها وإمداداتها.⁽¹⁹⁾

وإذا كان مركز بريطانيا في المنطقة قد بدأ يضعف وينهار منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، فإن تداعيات الحرب وخرج موقف بريطانيا خلال سنواتها الأولى قد زاد من

ضعفها العام لحساب القوة العسكرية الأمريكية التي صارت تتقارب مع الخليج والجزيرة العربية وتسحب البساط تدريجياً من تحت أقدام الإنجليز، ولما كان ابن سعود في بداية الحرب يعتمد كثيراً على بريطانيا التي كانت تمد بلاده بالموث الضروورية، فقد أعربت شركات النفط الأمريكية عن قلقها من ذلك، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت تُصرح لبريطانيا بأن تخصص للسعودية نسبة من معونات "الإعارة والتأجير" التي كانت بريطانيا تتلقاها منها كدعم لمجهودها الحربي - مما زاد من معونة بريطانيا لابن سعود، حتى لقد فكر البريطانيون عام (1942) في تأسيس بنك مركزي في السعودية لإدخالها في منطقة الإسترليني. لذلك بدأ الأمريكيون يتنبهون لخطورة ذلك ويتحسبون لاحتتمالات ما بعد الحرب، ومن احتمال أن يعمد البريطانيون، مستعينين بالأموال الأمريكية، إلى استغلال ظروف الحرب للمساس بالمكاسب التي أحرزها الأمريكيون.

وبدأ مديرو شركة أرامكو يمارسون ضغوطهم على وزير النفط الأمريكي طلباً للمساعدة، وعبروا عن مخاوفهم من ضياع امتيازات النفط برمتها إن لم تقدم الحكومة الأمريكية دعمها ومساعدتها للعاهل السعودي، وأوضحوا أن إدخال السعودية في منطقة الإسترليني سوف يعرقل نشاط شركتهم باعتبارها مؤسسة أمريكية. لذلك استجاب الرئيس روزفلت وقرر تطبيق مبدأ "الإعارة والتأجير" على السعودية مباشرة عام (1943) دون وساطة بريطانية، بل أكثر من هذا أعلن أن الدفاع عن السعودية أمر ذو أهمية حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة التي بدأت تنشط في هذا الاتجاه وتدعم ابن سعود ولتكتسب أهمية كبيرة لديه، فقدمت لبلاده قروضاً ومعونات سخية، ثم لم يلبث أن التقى العاهل السعودي بالرئيس روزفلت على ظهر إحدى السفن الأمريكية في مياه البحيرات المرة شمال السويس عام (1945) حيث دارت بينهما مباحثات حول النفط وقضية فلسطين، وإقامة قاعدة جوية أمريكية في الظهران، كانت أول قاعدة عسكرية أمريكية في شبه الجزيرة العربية، كما منح الملك عبد العزيز بعض الامتيازات على أراضي بلاده مقابل رسوم وعوائد تدفعها الحكومة الأمريكية، واتفق على استقدام السعودية لخبراء جيولوجيين أمريكيين للبحث عن المعادن والمياه الجوفية، وعموماً تسجل هذه التطورات نهاية للتفوق البريطاني في المنطقة وإن كان الواقع يُشير إلى أن النفوذ البريطاني كان قد بدأ ينهار حتى قبل بداية الحرب العالمية الثانية، كما تسجل بداية تفوق الوجود الأمريكي، بعد أن أسفرت واشنطن عن نيتها في التصدي لأي تغلغل بريطاني في حقول النفط السعودية، وقد نتج عن ذلك توتر العلاقة بين الدولتين بشأن النفوذ في المنطقة، في حين مضت شركتا كالفورنيا وتكساس في تدعيم مركزهما في السعودية والتوسع في الإنتاج بتشجيع من الحكومة الأمريكية وتحت حمايتها، وقد كسبتا تقدير الملك عبد العزيز بزيادة موارده النفطية.⁽²⁰⁾

ومن المهم ملاحظة أن الحرب العالمية الثانية قد أضعفت أوروبا الاستعمارية، وكشفت عن القوة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، وهي قوة لديها الإمكانيات اللازمة للسيطرة ولا ينقصها إلا الخبرة الاستعمارية. وقد ازداد النشاط الأمريكي في الخليج والجزيرة العربية قوة واتساعاً، خاصة بعد انتصار حلفاء أمريكا بدعم عسكري وسياسي منها، وهو مما اقتضى ضرورة توزيع الغنائم بين المنتصرين، ولم يعد يحق لأي دولة من دول الحلفاء أن تتمسك بمبدأ الاحتكار، لتعارضه مع مبدأ الحرية الاقتصادية الذي سنته أمريكا قبل الحرب، التي خرجت منها وهي أقوى وأعظم وصارت تفكر في الزعامة والسيطرة، ولو على حساب حلفاء الأمس، وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا، وكان لها ما أرادت لتصبح أكبر قوة اقتصادية مهيمنة، وليصبح الدولار الأمريكي هو العملة المعتمدة للمبادلات بين الدول وبعد أن استطاعت تأكيد هيمنتها الاقتصادية وزعامتها السياسية للعالم الرأسمالي، لم تعد مشكلة الولايات المتحدة في أعقاب الحرب هي التنافس مع بريطانيا، فسرعان ما غطى عليها التحدي السوفيتي للمصالح الحيوية لكل من الدولتين. فكان عليها التصدي لحلفاء الأمس وتشكيل صياغة لمرحلة جديدة تواجه بها صراعاً استراتيجياً ضد السوفييت فيما عُرف بالحرب الباردة، ومقاومة الفكر الشيوعي بشتى الوسائل.

وفي مواجهة القوة السوفيتية المتنامية، والحركات الوطنية التحررية، اتبعت الولايات المتحدة أسلوباً يمكن وصفه بسياسة "العصا والجزرة" أي ما بين التدخل العسكري طبقاً لمبدأ الرئيس ترومان، والمساعدات الاقتصادية طبقاً لمخطط مارشال، وهما وجهان لعملة أمريكية واحدة على كل حال⁽²¹⁾، وقد ظهر مبدأ ترومان عام (1947) وكان ينادي بالتخلي العلني عن سياسة عدم التورط في القضايا الدولية، كما أعلن الرئيس الأمريكي مشروع الذي سُمي "بالنقطة الرابعة" في بداية عام (1949) لدعم سكان العالم وبلاده التي تنتهج النهج الأمريكي.

وفي نفس الفترة نفسها قامت الولايات المتحدة بخفض نصيبها من الإنتاج العالمي للنفط إلى ما يقل عن 60% أول مرة، لتصبح مستورداً للنفط، كما خفضت صادراتها لأوروبا. وفيما يتعلق بالجزيرة العربية والخليج فإن الولايات المتحدة بدأت تقلل من اعتمادها على التقارير البريطانية بشأن تقييم الأوضاع في الخليج، وتواكب ذلك مع بداية امتداد نشاطها الدبلوماسي في الأقطار الخليجية، أسوة بالسعودية، كما حصلت على امتيازات النفط في المنطقة المحايدة بين كل من السعودية والكويت عامي (1948-1949)، وبدأ واضحاً بشكل ملفت أن الولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية في خلال فترة الحرب الباردة، تطبق سياسة محددة تجاه المنطقة يمكن وصفها بسياسة الاحتواء للاتحاد السوفيتي ومحاصرته داخل نطاق من الدول المحيطة به، مما تجلّى في تكوين حلف بغداد، وفي تركيز علاقاتها نحو أهم القوى الإقليمية في المنطقة، أي السعودية وإيران والعراق.⁽²²⁾

وفي عام (1951) وقعت الولايات المتحدة اتفاقية دفاعية مع المملكة العربية السعودية حصلت السعودية بمقتضاها على المساعدات التقنية بموجب برنامج النقطة الرابعة، ثم جددت اتفاقية تأجير قاعدة الظهران العسكرية في العام نفسه، مع تسليح وتدريب الجيش السعودي، فضلاً عن ازدياد النشاط الأمريكي في المجالات المدنية، خاصة في مشروعات الري وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية، ورصف الطرق وإنشاء وتطويرها الموانئ وتأسيس شركة طيران، ومد خطوط السكك الحديدية بين الدمام والرياض، وإن كانت العلاقات السعودية الأمريكية لم تتضمن في الاتفاقيات قيوداً تشبه الشروط التي تضمنتها معاهدات بريطانيا واتفاقياتها مع كل من مصر والعراق والأردن، فكان للسعودية مطلق الحرية في التعامل مع البلاد الأخرى واتباع سياسات ليس بالضرورة أن تتماشى مع سياسة الولايات المتحدة.

وكان واضحاً أن الولايات المتحدة تطور أساليب النفوذ البريطانية القديمة وتتلافى عيوبها، ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تشغل بالحلل الوسطى وإقامة التوازنات والتركيز على المصالح المباشرة، دون اهتمام بالمستقبل، فإن الولايات المتحدة، وتحت تأييد بريطانيا في البداية، استطاعت أن تقيم وأن توسع علاقاتها بالمنطقة وأن تحرز مكاسب دون أن تتحمل مسؤوليات تتناسب مع جسامتها تلك المكاسب، وبمضي الزمن وحسن استغلال الفرص، وخلقها، استطاعت المؤسسات الأمريكية توسيع مصالحها واستثماراتها لتتحول إلى مصالح دائمة وقد أضح ذلك بشكل كبير خلال فترة الحرب الباردة.⁽²³⁾

وكانت أزمة تأمين النفط الإيراني عام (1951) مثالا جيداً، فقد عجزت الإدارة البريطانية عن معالجتها على إثر الانقلاب الذي قاده الدكتور مصدق وتولى به رئاسة الوزارة وأصدر قرار تأمين النفط، وهو مما أضاع هبة بريطانيا وسمعتها في المنطقة، في الوقت الذي كانت تخطط فيه الولايات المتحدة لملء الفراغ الناجم عن انسحاب الحلفاء من إيران عام (1946) بأساليب منها تسليح الجيش الإيراني، ومنها المساعدات الاقتصادية طبقاً لمبدأ ترومان، فضلاً عن الأحلاف العسكرية التي خططت لإحاطة الاتحاد السوفيتي بها، بينما كانت بريطانيا تتعثر في حل الأزمة التي قطعت بسببها العلاقات البريطانية الإيرانية، لذلك خططت السلطات الأمريكية لاستفادة شركات النفط الأمريكية بالمزايا التي يمكن أن تترتب على الأضرار التي تلحق بالشركات البريطانية وكان بوسع وكالة المخابرات الأمريكية - كما أشرنا - أن تتولى مهمة القيام "بانقلاب مضاد" للإطاحة بحكومة مصدق، ونجح ذلك بالفعل عام (1953)⁽²⁴⁾، وتناضت الولايات المتحدة الثمن، نفوذاً قوياً سياسياً وعسكرياً في إيران، وحالت دون ما كانت تسميه بالتهديد السوفيتي للاستيلاء على إيران، وحصلت على مشاركة خمس شركات أمريكية في اتفاقية جديدة للنفط الإيراني.

وفي أعقاب حرب السويس عام (1956) التي أطاحت بهيئة بريطانيا وفرنسا وسمعتهما في الشرق العربي، كان على الولايات المتحدة أن تصوغ مبدأ جديداً يتعامل مع المتغيرات التي ستنتج عن انهيار مركز بريطانيا وفرنسا في المنطقة وعن بروز الاتحاد السوفيتي كقوة كبرى على استعداد قوي للتحالف مع دول المنطقة.

لذلك صاغ الرئيس الأمريكي إيزنهاور مبدأ جديداً نسب إلى اسمه عام (1957) وهو "مبدأ إيزنهاور" الذي جعل يؤكد على الأهمية الكبرى للشرق الأوسط بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة، واعتبر أن أي تهديد من جانب الاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة بمثابة تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية، مما يتطلب الرد باستخدام القوات المسلحة، وضرورة تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لدول المنطقة حسب طلبها واحتياجاتها، مع ما يعنيه ذلك من عزم الولايات المتحدة على التدخل في دول المنطقة بحجة ردع الاتحاد السوفيتي.⁽²⁵⁾

وعندما قررت بريطانيا الانسحاب من الخليج عام (1968) كانت ثمة قلقاً واضحاً من جانب الولايات المتحدة من محاولة الاتحاد السوفيتي ملء " الفراغ " الذي سينجم عن هذا مما يهدد المصالح الأمريكية والغربية عموماً. وتدارست الخارجية الأمريكية الأمر وطرحت عدة خيارات عام (1969) منها استمرار دعم الحكومات الموالية في الخليج والابتعاد عن أي دور عسكري، ومنها نشر قوات أمريكية بديلاً للبريطانية، ومنها دعم قوة إقليمية عسكرياً وسياسياً للقيام بالمهمة لضمان مصالح الولايات المتحدة والغرب عموماً في المنطقة، وبطبيعة الحال استبعد أمر الوجود العسكري الأمريكي، خاصة وأن أمريكا كانت لا تزال غارقة في مستنقع فيتنام، لذلك لقيت مسألة الاستعانة " بوكيل إقليمي " اهتماماً خاصاً باعتبارها تخدم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، وعلى هذا تبلور " مبدأ نيكسون " الذي يؤكد على فكرة الابتعاد عن التدخل المباشر، دون تغيير في الاستراتيجية، وذلك بالاعتماد على الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة في منطقة الخليج.

ولما كانت الولايات المتحدة قد سبق لها عقد محالفة عسكرية مع إيران عام (1959) تعهدت فيها باستخدام القوة العسكرية لحمايتها ضد أي اعتداء عليها، كما أن إيران منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت مجالاً حيوياً للنشاط الأمريكي في مجال النفط والتسلح، فضلاً عن العلاقات الخاصة مع الشاه محمد رضا بهلوي، يضاف إلى ذلك موقعها الاستراتيجي المتناخم للاتحاد السوفيتي، وأهميتها الاقتصادية من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، لكل ذلك كانت إيران مرشحة للقيام بالدور المطلوب في الخليج، ومن هنا بدأت تحتل المركز الأول في اهتمامات السياسة الأمريكية بعد عام (1968) ومن جانبه أعلن الشاه ترحيبه بالقيام بالدور الأمريكي المطلوب كحارس للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة.

وبالرغم من ذلك ظلت الولايات المتحدة تحافظ على علاقاتها مع السعودية لدواع اقتصادية وسياسية واستراتيجية، تستند إلى ما تتمتع به المملكة من مكانة سياسية واقتصادية ودينية داخل النظام الإقليمي لمنطقة الخليج. وقد رأت الولايات المتحدة أن تستفيد من ذلك إذا ما نجحت في الجمع بينها وبين إيران - بعد تسوية المشاكل المعلقة بينهما- في إطار ما أسمته بسياسة "العمودين المتساندين" غير أن السعودية كانت تتظر بقلق لتزايد القوة العسكرية الإيرانية، وتزايد أطماع إيران في الجزر العربية، كما كان واضحاً لها أن الولايات المتحدة تسخو عسكرياً على إيران، في حين كانت مساعداتها العسكرية للسعودية لا تخرج عن الإطار الدفاعي وتتم ببطء شديد، ولم يكن بوسع السعودية أن تتعامل مع إيران وفقاً للاستراتيجية الأمريكية. فضلاً عن تعامل إيران المنفتح مع الكيان الصهيوني الذي ترفضه السعودية، وبدا واضحاً أن هناك تفرقة عسكرية مقصودة من حيث التعاون العسكري الأمريكي مع الدولتين، لذلك لم تنجح سياسة العمودين، ولم تستطع السعودية القيام بهذا الدور، بل ورفضت منح الأمريكيين تسهيلات عسكرية كانوا يطلبونها في أراضيها. ولذلك ركزت الولايات المتحدة على إيران بشكل كبير للقيام بالدور الأمريكي المطلوب في الخليج العربي.⁽²⁶⁾

وهكذا شهدت منطقة الخليج العربي متغيرات كبيرة ومؤثرة في أدوار القوى الإقليمية والعالمية في المنطقة في خلال النصف الأول من القرن العشرين وبدايات النصف الثاني منه. تمثلت أهم هذه التغيرات في اختفاء قوة دولية تقليدية وتضاؤل أهمية قوة تقليدية أخرى، أما الإختفاء فتمثل فكان من نصيب الدولة العثمانية التي ادعت السيادة على المنطقة لفترة طويلة بحكم الصلة الدينية بدول الخلافة الإسلامية، والتي حاولت أن تثبت لها نفوذاً عسكرياً وسياسياً في المنطقة دون جدوى. أما التضاؤل فكان من نصيب الإمبراطورية البريطانية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية وقد فقدت مكانتها كقوة عظمى.

كما تمثلت المتغيرات في ظهور لاعبين أساسيين على المسرح السياسي للمنطقة وهما المملكة العربية السعودية، التي برزت كقوة إقتصادية واستراتيجية مهمة تلعب دورها في المنطقة على هذا الأساس، ثم بروز الأسرة البهلوية في إيران، التي لعبت دوراً طموحاً في المنطقة من خلال دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها، خاصة بعد تزايد المصالح والنفوذ الأمريكي على نحو غير مسبوق.

الهوامش والمصادر

- (1) حول حملة الإحساء راجع : Anscombe, F., The Ottoman Gulf, New York 1997, PP 34 – 53. عبد الله سراج منسي: المواجهة العثمانية البريطانية في الخليج العربي 1869-1914، كلية الآداب جامعة الملك عبد العزيز ، جدة 1994، ص 23-33 وعبد العزيز عبد الغني : أمراء وغزاة قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج، دار الساقي بلندن ، ط (2) 1991 ، ص 43 وما بعدها.
- (2) Kursun, Zakeriya, The Ottomans in Qatar, Istanbul, 2002, pp. 124-134، عبد الله السبيعي : الحملة العسكرية على الأحساء والقطيف وقطر 1871-1913 أسبابها ونتائجها ، ط (1) السعودية ، 1999، ص 13-15، ص 55-125، فيصل الكندري: الحملة العثمانية على الأحساء عام 1286هـ - 1871م من خلال الوثائق العثمانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2003، ص 63-76.
- (3) راجع : جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914-1945، دار الفكر العربي ، ط (1) القاهرة 1973، ص 24-36.
- (4) راجع نص معاهدة دارين في كتاب حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، القاهرة 1956، ص 334، وتعليقات جمال زكريا قاسم، المرجع السابق ، ص 32-33
- (5) محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي ، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت 2000، ص 129، 125، 180، وكذلك غسان سلامة : السياسة الخارجية السعودية منذ 1945، دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1980، ص 173 وما بعدها.
- (6) حول توطين البدو ونشأة الأخوان، راجع : فؤاد حمزة : قلب جزيرة العرب ، مكة 1352هـ، ص 378-380، وكذلك عبد الرحيم عبد الرحمن : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط (5) ، دار الكتاب الجامعي بالقاهرة ، 1990، 342-343.
- (7) أنظر صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر، الأنجلو المصرية ، 1998، ص 477-478، وكذلك أمين الريحاني: تاريخ نجد وملحقاته، بيروت 1954، ص 49 وما بعدها ، حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ص 357 وما بعدها.
- (8) محمد السعيد إدريس : المرجع السابق ، ص 180-182 وكذلك سعيد باديب : العلاقات السعودية-الإيرانية 1932-1983، دار الساقي بلندن ، 1994 ، ص 103-106.
- (9) راجع محمد السعيد إدريس : المرجع السابق ، ص 178، 392، 394، وكذلك Agwani, M. S., Politics in the Gulf, New Delhi, 1978, pp. 90-93
- (10) حول النشاط الروسي البريطاني في إيران أنظر كتاب سعيد الصباغ: تاريخ إيران السياسي ، جذور التحول 1900-1941، الدار الثقافية للنشر، القاهرة 2000 ، ص 55 وما بعدها.
- (11) بشأن اتصالات الشاه بالألمان، راجع سعيد الصباغ : المرجع السابق ، ص 237-238.
- (12) محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله، دار الشروق ، ط3، بيروت 1983، ص 53-56.
- (13) محمد حسنين هيكل : نفس المرجع ، ص 56-57.

- (14) حول هذا الانقلاب الذي قامت به المخابرات المركزية راجع الشهادة الخطيرة لكيرميت روزفلت في كتابه: Roosevelt, Kermit. *Countercoup: The Struggle for the control of Iran*. New York, 1979. P. 210
الأمريكي في الخليج 1833 - 1992 ترجمة نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1995، ص 74 76.
- (15) محمد حسنين هيكل : نفس المرجع ، ص 73-78 ، 85-98
- (16) محمد السعيد إدريس : المرجع السابق ، ص 176-177 ، محمد حسنين هيكل: المرجع السابق ، ص 123-125.
- (17) حول التبشير الأمريكي في الخليج راجع محمد الطناحي : تطور السياسة الأمريكية في الخليج 1971-1988 ، ماجستير غير منشورة بأداب عين شمس 2002، ص 28-29، لوريمر : دليل الخليج ، الجزء الأول ، ترجمة الديوان الأميري بدولة قطر ، ص 537، عبد المالك التميمي : التبشير في منطقة الخليج العربي، الكويت 1982، ص 55.
- (18) أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت إبريل 1978، ص 23-33
- (19) محمد الطناحي : المرجع السابق ، ص 3، رعوف عباس حامد : أمريكا والعرب، تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، يوليو 1981، ص 64.
- (20) Marlowe, John, *The Peraian Gulf in the 20th century* London, 1962, pp. 131-133 . وكذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص 36-38
- (21) زهير شكر : السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر" معهد الإنماء العربي، بيروت ، دون تاريخ ، ص 56
- (22) راجع محمد الطناحي : المرجع السابق ، ص 31-32، وكذلك محمد رشيد الفيل: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، الكويت 1988، ص 100.
- (23) أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي ، ص 48-52، وكذلك نظام شرابي : أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين ، دار رياض الريس ، لندن 1990، ص 70
- (24) محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، ص 37-89
- (25) حول مبدأ إيزنهاور راجع: محمد الطناحي، المرجع السابق ، ص 32، وكذلك إدوارد يس: التوسع الأمريكي في الخليج، ترجمة موفق الرملي ، دار التقدم بموسكو، 1989، ص 16 وما بعدها.
- (26) حول موقف الولايات المتحدة من الانسحاب البريطاني وسياستها تجاه إيران والخليج العربي، راجع : منى سحيم آل ثاني : السياسة الأمريكية في الخليج العربي، منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة 2000، ص 252-277 وكذلك محمد الطناحي : المرجع السابق ، ص 35-43، وكذلك زهير شكر : المرجع السابق ، ص 57-60.